الباب الثالث
الأمن الغذائى

تعريف الأمن الغذائي

يعني أن تنتج الدولة أكبر قدر من إحتياجاتها الغذائية بالطريقة الإقتصادية التي تأخذ في الإعتبار الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع التي تحتاجها وفي حدود ما تمتلكه من موارد ومقومات على أن تكون منتجاتها منافسة للمنتجات الأجنبية كما يجب توفر صادرات زراعية أوغيرها تعود بدخل من العملات الصعبة يمكن إستخدامها لإستيراد المواد الغذائية الأخرى التي لا تتوفر لها فيها ميزة نسبية في إنتاجها وكل ذلك يهدف توفير الغذاء للمواطنين بالكمية والنوعية الضرورية للنشاط والصحة مع مراعاة التوزيع العادل لكل المواطنين وخاصة ذوي الدخل المحدود مع الإحتفاظ بمخزون لا يقل عن سد الحاجة لمدة ثلاثة شهور على الأقل لمواجهة الظروف غير الطبيعية ويعرف الأمن الغذائي بأنه حصول جميع الناس في جميع الأوقات على ما يكفيهم من غذاء ملائم من ناحية التغذية وآمن (الجودة والكمية والتنوع) لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة والتمتع بالأمن الغذائي يعني الحصول في جميع الأوقات على الأغذية التي نحتاجها لممارسة حياة ملؤها النشاط والصحة لذلك:

- **علينا أن نهيئ الظروف التي يمكن في ظلها لجميع الناس ضمان الغذاء الذي يحتاجونه والتمتع بالتغذية الجيدة بطريقة كريمة ومستدامة.**

- **يتأثر الأمن الغذائي بعدد من العوامل من بينها أساسا الإمدادات الغذائية، والحصول على العمل، وبعض الخدمات الأساسية مثل مرافق التعليم، والصحة، والمياه النظيفة، والمسكن الآمن.**
- **يعتبر الفقر والظلم الاجتماعي ونقص التعليم الأسباب الرئيسية للجوع وسوء التغذية، والعقبات الرئيسية أمام الحصول على الأمن الغذائي ويقوم الأمن الغذائي على ثلاثة أعمدة أساسية هي: توافر الأغذية، والقدرة على الحصول عليها، واستخدامها وعلى الرغم من أن إمدادات الأغذية العالمية قد زادت، فان سكان العالم مازالوا يزدادون بوتيرة سريعة ولمواكبة هذا الأمر، لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال زيادة الأغذية فقط غير أنه لا يمكن ضمان الأمن الغذائي من خلال إنتاج المزيد من الأغذية فقط فإذا لم يستطع الناس مثلا، شراء الأغذية المتوافرة، وإذا كانت وجباتهم تفتقر إلى الفيتامينات والمعادن الأساسية، أو إذا كانت المناولة السيئة خلال التصنيع والتوزيع، تؤدي إلى أن يصبح تناول أغذيتهم غير آمن، فلن يتمتعوا بالأمن الغذائي ويعتمد تحقيق الأمن الغذائي على ثلاثة أعمدة أو دعامات هى:-**

- **ينبغى أن تتوافر الأغذية يعنى ضرورة إنتاج كميات كافية من الأغذية السليمة والجيدة النوعية أو استيرادها على المستويين القطرى والمحلى.**
- **وتوافر فرص الحصول على الأغذية يعنى ضرورة أن توزع وتتوافر محليا وأن تكون فى متناول يد جميع الناس.**

- **وضرورة استخدام الأغذية بأفضل طريقة ممكنة لكى يتمتع كل فرد بالصحة والتغذية الجيدة (أى ما يكفى من حيث الكمية والنوعية والتنوع حسب احتياجات كل فرد).**

- **تحقيق الأمن الغذائى القطرى يتطلب من كل بلد أن يكون قادرا على إنتاج أو استيراد الأغذية التى يحتاجها وأن يكون قادرا على تخزينها وتوزيعها وضمان الحصول عليها بصورة منصفة.**
- **لكى تحقق الأسر الأمن الغذائى، لا بد أن تمتلك الوسائل والأمن والأمان لإنتاج أو شراء الأغذية التى تحتاجها وأن يكون لديها الوقت والمعارف لضمان تلبية الاحتياجات الغذائية لجميع أفراد الأسرة طوال العام.**
- **استنادا إلى فهم ما ينطوي عليه نظام الأغذية من تعقيد، يمكن للتلاميذ تحليل الأوضاع المحددة التي تواجه بلدانهم من أجل تحديد ما إذا كانت قضايا الجوع ترتبط بتوافر الأغذية، والقدرة على الحصول عليها واستخدامها ففهم العوامل ذات الصلة يعتبر الخطوة الأولى في وضع الحلول.**
- **يمكن تعلم دروس هامة من إلقاء نظرة على البلدان التي استطاعت الحد من الجوع وعقد مقارنات بين أوضاعها وأوضاع البلدان التي تدهورت فيها حالة التغذية فعقد المقارنات بين مختلف الأوضاع، والبحث عن الأنماط التى يمكن اتباعها، يمكن أن توضح العوامل التي تساهم في**

المشكلات والحلول الخاصة بالجوع في مختلف أنحاء العالم وترد دراسات حالة للبلدان التي تعاني من مشكلات الجوع.

أبعاد المشكلة الغذائية

بدأت المشكلة الغذائية في بداية السبعينات، حتى أصبحت في نهاية العقد الماضي واحدة من أخطر المعضلات التي نواجهها ، بعد أن وصلت إلى مستويات حرجة ويمكن قياس تجليات المشكلة الغذائية هذه بحجم وتطور الفجوة الغذائية ودرجة الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية.

العوامل المؤثرة في أزمة الغذاء

1- العوامل الديموجرافية

يعد التزايد السكاني المذهل الذي عرفه العرب في العقود الماضية من المبررات التي تصاغ لمشكلة الغذاء في المنطقة، فقد شهد حجم السكان تسارعا ملحوظا بمعدل بلغ تقريبا حوالي 3% سنويا عام 2000، وهو معدل يفوق متوسط معدلات نمو الإنتاج الزراعي في نفس الفترة، مما أدى إلى اختلالات على مستوى عرض وطلب الغذاء كما أن هذا التزايد الكمي للسكان رافقه تغيير جوهري في توزيع السكان بين الريف والحضر، فقد أدت الهجرة الريفية إلى المدن داخل البلد الواحد أو بين الدول العربية الطالبة للعمالة، إلى تزايد كبير لسكان المدن وحرمان القطاع الزراعي في المناطق الريفية من اليد العاملة، مما أدى إلى تراجع

أداء القطاع الزراعي في هذه المناطق كما أدى تحسن الوضع الاقتصادي إجمالا في معظم المحافظات في العقد الماضي، إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية وتغيير النمط الغذائي الاستهلاكي تبعا لذلك، وإلى تراجع نسبة السكان الزراعيين إلى مجموع السكان نتيجة استقطابهم من طرف القطاعات الأخرى ويصاحب النمو الاقتصادي -عادة- تعديل في توزيع السكان بين الريف والحضر، بحيث يتوالى انخفاض سكان الأرياف وازدياد سكان الحضر. ويؤدي هذا التعديل إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبالتالي فإن الهجرة الريفية تؤدي إلى تذبذب الإنتاج الزراعي ما لم يقابلها تحسن ملحوظ في إنتاجية المزارعين وقد أثبتت الدراسات أن متوسط الاستهلاك الكلي أعلى وأكثر تنوعا في الحضر منه في الريف، فانتشار الحضر وتركز السكان يدفعان إلى زيادة الطلب على السلع الغذائية وتغيير أنماطه بفعل محاكاة النمط الاستهلاكي المستورد، ونتيجة للتحسن في القدرات الشرائية للأفراد الذين أصبحوا يتوقون إلى استهلاك أفضل وأكثر تنوعا.

2 - العوامل الطبيعية

رغم الإمكانات الطبيعية – الزراعية التي تهمنا هنا- الهائلة التي تحظى بها مصر من مساحة قابلة للزراعة ، فإن مصر لم تفلح بعد في إشباع حاجات مواطنيها من إنتاج الأراضي فقد أدى عدم كفاية مصادر المياه وسوء استغلالها ، إلى تزايد سريع للطلب على المياه مما عمّق مشكلة

الغذاء ويعزى قصور الإنتاج الزراعي المصرى بشكل عام عن إشباع الحاجيات الغذائية إلى جملة من العوامل أهمها:

-انخفاض نسبة الأراضي الصالحة للزراعة مقارنة مع المساحة الكلية، حيث لا تمثل سوى 14.1% منها. كما يلاحظ تدني نسبة ما هو مزروع فعلا من هذه المساحة، إذ تصل مساحة الأراضي الزراعية حوالي 35% من مجموع الأراضي القابلة للزراعة، وهو ما يبرهن على أن نحو ثلثي الأراضي القابلة للزراعة ليس مستغلا.

-اعتماد أغلب الزراعات على العوامل المناخية التي تتميز بالتذبذب والتقلب من عام إلى آخر.

- سوء استغلال المياه وهدرها،ولئن كان للانفجار السكاني دور سلبي في عرض الإنتاج الزراعي أصبح بموجبه هذا الأخير غير قادر على مواجهة الطلب على السلع الغذائية، فإن لهذا التزايد البشري علاقة بالموارد الطبيعية فبالإضافة إلى ندرة الموارد الطبيعية أصلا، فإن للتصحر والجفاف والتعرية والتحولات التي يعرفها المناخ ودور الإنسان في الاستنزاف اللاعقلاني للخيرات الطبيعية وتدمير البيئة دورا كبيرا في استفحال أزمة الغذاء في الوطن العربي

مخاطر الفجوة الغذائية وتدنى الاكتفاء الذاتى

لا تشكل الدعوة العالمية لتحقيق حد معقول من الاكتفاء الذاتي في المحاصيل الاستراتيجية الرئيسية دعوة عاطفية إنسانية بل تنبع من حسابات اقتصادية وسياسية صرفة وتنطلق من تقديرات لازمة وواجبة للحفاظ علي الأمن القومي وسلامته واستقراره ويرجع السبب المباشر للتخوف الحاد من الفجوة الغذائية الضخمة والانكشاف الغذائي والزراعي إلي وقائع ثابتة في العلاقات الدولية تؤكد استخدام سلاح منع تصدير الحبوب كسلاح سياسي مؤثر تكرر استخدامه واستغلاله علي امتداد الساحة الدولية واستخدمته أمريكا ودول الغرب ضد الاتحاد السوفيتي يوم أن كان امبراطورية عظمي واستخدمته ضد إيران وكوبا وشيلي وكمبوديا وفيتنام الجنوبية، كما استخدم ضد مصر وكاد ان يحقق تأثيراته السلبية الحادة والمفجعة لولا أوضاع العالم في التسعينيات وصراع قطبي العالم الذي أتاح طوق نجاة بقرار من الاتحاد السوفيتي بتحويل شحنات قمح في عرض البحر إلي مصر بدلا من أن تتجه إلي موانيه كما كان مقررا ومحسوبا.

ولقد حذر الخبراء من الفجوة الغذائية وإهمال توصيات العلاج وقد أجرى الدكتور مسعد طه علام الخبير الاقتصادي البارز دراسة شاملة ومستفيضة اجراها في يوليو عام1986 داخل نطاق دراسات معهد التخطيط القومي وعنوانها مدي إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح

باعتباره هاجسا قوميا شديد الخطورة تصاعدت حدته علي امتداد العقود الأخيرة بما ينذر بالخطر الشديد الذي يستوجب وعى شديد ويقظة وطنية لإقرار الاستراتيجية الشاملة المتكاملة للإصلاح والعلاج.

أشارت الدراسة إلي أن هناك عدم يقين بالنسبة لبيانات القمح (الإنتاج ـ الاستهلاك ـ الواردات ـ نصيب الفرد) كما أكدت على انه في ضوء الظروف الحالية للدراسة من غير المتوقع تحقيق اكتفاء ذاتي كامل من القمح ـ ولكن المستهدف هو رفع معدل الاكتفاء الذاتي.

وموضوع القمح سيظل موضوعا قوميا، به تدخلات ظاهرة وباطنة، وقرارات واضحة وخفية، واجراءات مشجعة ومثبطة، وبيانات متضاربة

لذا ونظرا لما هو متوقع من قحط غذائي في السنوات القادمة، فإنه من المقترح إنشاء مجلس أعلي أو قومي للأمن الغذائي يرأسه رئيس الدولة أو من يفوضه يتولي مجابهة والتخطيط ومتابعة التنفيذ لقرارات هذا المجلس وقد تضمنت الدراسة مجموعة من النقاط التي تشكل بالفعل صلب المشكلة تؤكد عجز التنمية الزراعية والإهمال الشديد لتوصيات الخبراء والمختصين مما يؤدي لتفاقم المشكلات وتصاعد حدتها حيث أظهرت الدراسة ما يلي:

(1) تراجع معدلات الاكتفاء الذاتي من القمح بشكل متزايد حيث كانت المعدلات تبلغ38% فى الفترة من1966- 1970 ثم انخفضت الي24% فقط مع عام85/1986 وبالتالي ارتفعت واردات القمح إلي ثلاثة أمثالها

خلال فترة زمنية لا تتعدي عشرين عاما وأن الانتاج الاجمالي تراوح بين1.3 مليون طن ومليوني طن فقط لاغير.

(2) خلال فترة العشرين عاما محل الدراسة من عام1965 عام84/1985 تراوحت المساحة المزروعة قمحا بين1.2 و1.3 مليون فدان تقريبا ارتفعت إلي1.4 مليون فدان عام1981 وانخفضت إلي1.1 مليون فدان فقط في عام1985 وفي نفس الوقت فإن المساحة المنزرعة بالبرسيم تصل الي ضعف المساحة المنزرعة بالقمح.

(3) أن إنتاجية الفدان من القمح بلغت في المتوسط1.1 طن خلال النصف الثاني من الستينيات، ارتفعت الي1.3 طن في النصف الأول من السبعينات ثم إلي1.4 طن والنصف الثاني من السبعينيات ثم إلي1.5 طن تقريبا في النصف الأول من الثمانينيات لأعلي إنتاجية للفدان بلغت1.6 طن في عام1985 ولكن هذه الإنتاجية كانت متدنية للغاية قياسا علي عدد من دول العالم حيث يبلغ إنتاج الهكتار في مصر3.8 طن، بينما يرتفع إلي7.8 طن أي أكثر من الضعف في هولندا ويبلغ7.6 طن أي الضعف من بريطانيا ويصل7.3 طن من ايرلندا والي6.5 طن في فرنسا مما يشير في المحصلة النهائية إلي أن إنتاجية القمح في مصر تبلغ50 % فقط بالمقارنة بالإنتاجية في الدول المتقدمة في إنتاج القمح مما يكشف أن السوق العالمية للقمح يغلب عليها الاحتكار حيث تسيطر امريكا وكندا علي نسبة تراوحت بين53.5% في عام1970 ارتفعت إلي60% في

عام1983 ثم انخفضت الي57% من عام1984 ومع إضافة استراليا والأرجنتين فإن الدول الأربع تسيطر علي نحو77% من السوق العالمية تشكل أكثر من ثلاثة أرباع الصادرات العالمية مع دول مرتبطة سياسيا واقتصاديا بأمريكا مما يمكنها من صناعة تكتل وتكوين كارتل يمكنه تقاسم السوق والتحكم في الأسعار.

(4) أن إمكانيات السيطرة بشكل كامل علي مسار صادرات القمح والدول المصدرة له يمكن أن توجد مشكلات حادة إذا تدخلت الاعتبارات السياسية والعسكرية في الحسابات وقد حدث ذلك بالفعل حينما أوقفت أمريكا صادرات الحبوب إلي الاتحاد السوفيتي عقابا علي غزوه لأفغانستان وكذلك مع إيران خلال أزمة الرهائن الأمريكيين في سفارتها في طهران بعد الثورة الإسلامية وفي بداية السبعينيات قطعت أمريكا المعونة الغذائية عن كل الدول المتعاملة مع كوبا بعد انتهاجها للخط الاشتراكي وتضمنت العقوبة شيلي - كمبوديا - فيتنام الجنوبية كما استخدمت أمريكا سلاح القمح ضد مصر في عام1965 كأداة ضغط سياسية ولوح الغرب باستخدامه ضد الدول العربية ردا علي استخدام الدول العربية لسلاح النفط بعد حرب1973 وقد امتنعت أمريكا عن بيع القمح لمصر منذ عام1964 بالرغم من أن مصر كانت تشتريه وتدفع ثمنه بالعملات الدولية بالأسعار العالمية بعد أن منعت المعونات الغذائية.

(5) إن الدول المحتكرة للسوق العالمية للقمح تملك القدرة علي رفع أسعاره دائما وبصورة حادة وفجائية وكان سعر الطن يبلغ80 دولاراً عام1971 ارتفع لأكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلي240 دولارًا للطن في عام1974 كرد فعل علي ارتفاع أسعار البترول، كما أن أسعار القمح تشهد تزايدا دائما ووصلت في مايو1985 إلي 238 دولار للطن بما يعطي مؤشرا عن مستويات الأسعار العالمية وان القفزات السعرية حقيقية واقعية ترتبط بالسوق العالمية للقمح الذي وفدت إليه خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين دول جديدة مثل روسيا الاتحادية التي تحتل المركز الثالث بين المصدرين بعد أمريكا وكندا وبعض المصدرين الأقل أهمية مثل أوكرانيا وأوزباكستان وغيرهما.

عجز الصادرات الزراعية عن تغطيه تكاليف الواردات ويتضح العديد من أبعاد الفجوة الغذائية والانكشاف الزراعي من دراسة أعدها الدكتور حمدي الصوالحي استاذ الاقتصاد الزراعي بالمركز القومي للبحوث ونشرها مركز العقد الاجتماعي تحت عنوان دور السياسات العامة في مواجهة الأزمات العالمية:

حيث بلغ تصنيف مصر باعتبارها مستوردا صافيا للغذاء وخلال الفترة2003 ــ2007 بلغت تغطية قيمة الصادرات الزراعية والغذائية34% فقط من إجمالي قيمة الواردات الزراعية والغذائية بما يكشف عن أن التوسع الكبير في زراعة الفاكهة والخضراوات مثل

الفراولة والكانتلوب وغيرهما لم يحقق عوائد التصدير العالية والكبيرة التي يمكن أن تغطي تكلفة تزايد الواردات ويؤكد ذلك فشل استراتيجيات التنمية الزراعية التي دعت لهجرة زراعة المحاصيل التقليدية واستبدالها بزراعات للتصدير بدعوي تحقيق حصيلة من النقد الأجنبي يمكن استخدامها لاستيراد الاحتياجات من الواردات الزراعية والغذائية والأكثر خطورة هو ما يرتبط باتساع الفجوة الغذائية بمعدلات ضخمة تدفع مصر لان تكون في العام الأخير المستورد الأول للقمح عالميا والدولة الخامسة في استيراد الذرة والدولة الرابعة في استيراد الزيوت النباتية وهي مؤشرات غذائية وزراعية خطيرة بكل المقاييس والمعايير بحكم أن مصر تسبق دولا ذات كثافة سكانية عالية للغاية مثل الصين بتعداد1,5 مليار نسمة والهند تعداد1,2 مليار نسمة التي تمكنت من تحقيق معدلات اكتفاء ذاتي عالية للغاية في الغذاء والمحاصيل الاستراتيجية الرئيسية.

وفي ظل الفجوة الغذائية الكبيرة والاعتماد المفرط علي الاستيراد من الخارج فإن تقلبات الأسعار العالمية للسلع الغذائية تنعكس بصورة كبيرة علي تكاليف توفير الغذاء للمجتمع المصري صعودا وهبوطا وترصد الدراسة أن قيمة واردات الغذاء نحو3,5 مليار دولار في السنة خلال الفترة2003 -2006 أما في عام2007، فقد زادت قيمة الواردات الغذائية بنسبة78,6% علي عام2006(71,6% زيادة في أسعار الاستيراد و7% زيادة الكمية المستوردة) ويرجع السبب في تزايد حجم الفجوة

الغذائية خلال الفترة1990 -2006 إلي أن متوسط معدل نمو الإنتاج الزراعي(2,6%) كان أقل من متوسط معدل نمو الاستهلاك(3,4%) ويرجع ارتفاع معدل الاستهلاك القومي للغذاء إلي عدة عوامل أهمها استمرار زيادة السكان بمعدل2% سنويا خلال تلك الفترة، وتحسن الدخول الذي أدي إلي زيادة الطلب علي الغذاء، بالإضافة لانخفاض الأسعار المحلية للسلع الغذائية نتيجة سياسة الدعم، كما يرجع تواضع معدل نمو الإنتاج الزراعي إلي ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي للمحاصيل المختلفة بمعدل أعلي من زيادة الأسعار الزراعية خاصة بعد تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي منذ عام1986.

وقد شهدت الأسعار العالمية للسلع الغذائية ماعدا السكر ارتفاعا شهريا ملحوظا منذ مارس2007 وتواصل الارتفاع بشكل جاء مع نهاية عام2007 وبدايات عام2008 وتزامن مع الارتفاعات الحادة لأسعار النفط الخام ووصولها إلي القمة مع يوليو2008 بسعر يقترب من150 دولارا لبرميل النفط الخام والتهبت أسعار الحبوب الغذائية والزيوت النباتية، واللحوم والألبان ومحاصيل البقول وقد سبب ذلك أزمة للدول المستوردة للغذاء ظهرت في ارتفاع تكلفة واردات الغذاء وأيضا في ارتفاع الأسعار المحلية للغذاء أكثر من ضعفين داخل تلك الدول، وأدي ذلك إلي مظاهرات ومصادمات ضد ارتفاع أسعار الغذاء وضد وقف المعونات الغذائية، خاصة في الدول النامية المستوردة للغذاء وظهرت

تداعياتها متمثلة في انخفاض الطلب العالمي بصفة عامة وتباطؤ معدلات التجارة الدولية وانهيار أسعار كثير من السلع والخدمات، ومن ضمنها أسعار السلع الغذائية، وأعادت هذه الأحداث للأذهان ما حدث أثناء أزمة الغذاء العالمي عامي1973 و1974.

وتعيد الدراسة إلي الأذهان دور الأزمات العالمية المفاجئة في صناعة أزمة غذائية عالمية واحتمالات انخفاض إنتاج العالم من الحبوب بمعدلات كبيرة للغاية تزيد بشكل ضخم علي معدلات انخفاضها الراهنة وما صنعته من أزمة في سوق القمح العالمية حيث أدت الظروف الجوية غير المواتية لإنتاج الحبوب، والتي سادت أوروبا وأمريكا الشمالية وروسيا وجنوب آسيا في عام1973، إلي انخفاض الإنتاج العالمي للحبوب بنحو40% وبالتالي انخفاض المخزون العالمي من الحبوب وفي نفس العام أدي ارتفاع أسعار البترول إلي ارتفاع أسعار الطاقة والمدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية وتكاليف الميكنة الزراعية وتكاليف النقل، مما عمق من مشكلة الغذاء العالمية آنذاك، وتزامن ذلك مع تغيرات في السياسة السوفيتية للتوسع في الإنتاج الحيواني أدت إلي زيادة الطلب علي استيراد الحبوب بصورة تسببت في أزمة في أسواق الحبوب في العالم وقد استوعبت دول كثيرة دروس أزمة الغذاء عام1974 ووضعت خطة لزيادة إنتاجها المحلي من الغذاء وتحول بعضها من دول مستوردة إلي دول مصدرة وتتفق أزمات الغذاء مع

حقيقة انخفاض النسبة المتاحة للتجارة العالمية من الإنتاج العالمي لجميع السلع الغذائية وهي أساسا متواضعة تصل في القمح إلي18% والذرة12,4% والأرز6,5% وفي فول الصويا30%، مما يجعل أسواق سلع الغذاء العالمية هشة تتأثر كثيرا بأي تغير أو سوء في الأحوال الجوية والذي يؤثر بدوره علي الإنتاج العالمي حيث يؤدي إلي انخفاض المتاح للتجارة العالمية وانخفاض المخزون وارتفاع الأسعار العالمية.

كذلك يزداد التعقيد مع الارتفاع المستمر في أسعار البترول إلي أرقام قياسية دفعت الدول المتقدمة إلي البحث عن بديل يخفف الاعتماد علي البترول، الأمر الذي ترتب عليه دخول طلب جديد ومتزايد علي السلع الغذائية لإنتاج الوقود الحيوي ولقد بلغ الانتاج العالمي من الايثانول كوقود عام2006 نحو40 مليار لتر بالإضافة إلي6,4 مليار لتر من زيت الديزل الحيوي ويكفي أن نعلم أن إنتاج100 لتر من الإيثانول يحتاج إلي240 كيلو جراما من الذرة وهذه الكمية تكفي لتغذية شخص لمدة سنة وفي ظل تقديرات عالمية تتحدث عن قدرة الوقود الحيوي علي منافسة البترول كمصدر للطاقة عند حدود سعرية لبرميل النفط الخام تتراوح بين70 و80 دولارا وهي الاسعار السائدة حاليا فإن توجهات الدول الصناعية الكبري وبعض الدول النامية في مقدمتها البرازيل يمكن أن تشهد معدلات توسع كبيرة في استخدام الغذاء لانتاج الوقود الحيوي بما

يعمق الأزمة الغذائية العالمية من حيث الأسعار والكميات المتاحة للتصدير في الفترة القريبة القادمة.

آثار منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي

لقد تم تأسيس ثلاث مؤ سسات اقتصادية عالمية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتي تعتبر أول نواة لمنظمة التجارة العالمية الحالية وتضمنت الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية أحكاما خاصة تأخذ بعين الاعتبار تو ازنا ضروريا بين حماية الإنتاج المحلي وزيادة معدلات التجارة الدولية وقد نجحت الدول الموقعة على اتفاقية الجات في تخفيض التعرفة الجمركية بصفة عامة على المنتجات المصنعة ، من متوسط يتجاوز 40 % إلى نحو 5 % حاليا 5 . إلا أن هذه الاتفاقيات استثنت الزراعة بصفة عامة من أحكامها وقد ظلت التجارة الدولية عقودا عديدة تعاني من مشاكل كبيرة بسبب ما تطرحه الزراعة من مشاكل وفي التحولات الاقتصادية الحالية تم تطوير اتفاقيات ما يعرف ب الجات على ما يعرف اليوم بمنظمة التجارة العالمية لتشمل الزراعة وذلك بعد سلسلة من المفاوضات الشاقة ففي عام 1994 تم التوقيع من طرف 121 دولة في مراكش على اتفاقيات جولة أوروجواي حول التبادل الدولي وقضت هذه الاتفاقية بأن يرفع الدعم تدريجيا وخلال عشر سنوات من حينه، عن المنتجات الزراعية المعدة للتصدير وهذا يعني أن أسعار هذه السلع

سيرتفع بشكل ملحوظ خلال السنوات القادمة مما سيؤدي إلى ارتفاع كبير في أسعار هذه المنتجات في سائر البلدان العربية التي تعتمد بشكل رئيسي على استيراد هذه المنتجات المدعومة حاليا ولكن يجب أن نحاول تناول الموضوع من حيث الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الأمن الغذائي العربي.

وقد أصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول ابتداء من يناير 1995 وتتولى منظمة التجارة العالمية إدارة وتنفيذ الاتفاقيات التي تم التوصل إليها وبميلاد هذه المنظمة تشكل الإطار التنظيمي المؤسسي لتطبيق الاتفاقيات التي حلت محل الجات وقد شملت المنظمة ثلاث مجالس هي : مجلس التجارة للسلع ومجلس التجارة للخدمات ومجلس التجارة لحقوق الملكية الفكرية يضاف إلى المجالس الثلاثة جهاز تسوية المنازعات ونظام مراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء وتضمنت اتفاقيات منظمة التجارة العالمية حول تحرير التجارة الدولية للسلع الزراعية مجموعة من الأحكام نوجزها في (تخفيض القيود الجمركية -فتح الأسواق أمام الواردات- تخفيض دعم الإنتاج- التزام الدول المتقدمة بتخفيض قيمة الدعم الكلي بمقدار معين خلال فترة محددة ومع ذلك فهناك الكثير من الاستثناءات ببرامج الخدمات الحكومية الأبحاث الخاصة لإنتاج المحاصيل الزراعية، مقاومة الآفات والرقابة على الحجر الزراعي والتدريب والاستثمارات في تقديم المعلومات ونتائج البحوث بين

المنتجين والمستهلكين، خدمات التسويق والترويج ومعلومات السوق، البنية التحتية

وسائل تحقيق الأهداف الاستراتيجية

أولا- تعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

لا يمكن للأهداف الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي العربي أن تتحقق إلا عن طريق إيجاد وتعزيز التكامل الاقتصادي الزراعي العربي، خاصة أن الوطن العربي يمتلك الشروط الضرورية لتحقيق هذا التكامل (تكامل الموارد الإنتاجية الزراعية، عدم تباين مستويات النمو الاقتصادي، وحدة اللغة والتاريخ والدين)هذا بالإضافة إلى ما سيحققه هذا التكامل من ميزات اقتصادية هامة تعود بالنفع على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية وعلى المستوى المعيشي لسكانها.

فما سيبعثه التكامل الاقتصادي الزراعي العربي من تنسيق بين الخطط وسياسات التنمية الزراعية ومن دعم للتخصص الإنتاجي بين هذه الدول (حيث تختص كل دولة في إنتاج المواد التي تتمتع فيها بميزات نسبية وتستورد تلك التي لا تتمتع فيها بالميزة النسبية من الدول الأخرى)، سيكون له الأثر الإيجابي في إعادة توزيع وتخصيص الموارد الإنتاجية بالشكل الذي يخدم التنمية الزراعية في الدول العربية كما أنه سيؤدي إلى جعل المنتج العربي أكثر قدرة على المنافسة

ثانيا- تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا

يعتبر تحسين أداء القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية هدفا إستراتيجيا لتحقيق الأمن الغذائي ، ويتمثل السبيل إلى تحقيق هذا الهدف في تعزيز قدرات الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية عن طريق الاهتمام بالتقدم العلمي وما يفتحه من آفاق واسعة لتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في إنتاج المحاصيل، كتطوير كفاءة استغلال المساحات الزراعية المتوافرة وتوسعها وتحسين استخدام التقاوي (بذور القطن والقمح والفول ونحوها) والبذور المحسنة واختيار التركيب المحصولي والدورة الزراعية بالصورة الأكثر ملاءمة، والتوسع في الميكنة الزراعية وتبني أساليب الري الحديثة وتطوير الأصول الوراثية باستخدام التقانة الحيوية والهندسة الوراثية والتقنيات الكيماوية.

إن تطوير الإنتاج الزراعي بفرعيه النباتي والحيواني، يرتبط إلى حد كبير بالتحديث التقني الذي يتوقف بدوره على البحوث العلمية خاصة في الميدان الزراعي ورغم إدراك ما للأساليب العلمية والتقنية المتطورة من أهمية في تحقيق التنمية الزراعية فإن جهودها لاتزال عاجزة عن الاستحواذ على التكنولوجيا الزراعية واستخدامها بشكل يسمح بالانتقال من حالة العجز والاستيراد إلى حالة الوفرة والتصدير فالتوسع الرأسي في المساحات المزروعة بواسطة تكثيف الإنتاج عن طريق استخدام التقنية لم يتطور إلا بنسبة متواضعة، خاصة فيما يتعلق بالمحاصيل ذات

العلاقة بالأمن الغذائي كالحبوب واللحوم والألبان13 وتفيد الإحصائيات أن مساهمة التوسع الرأسي للإنتاج لم تتجاوز 15% من مجمل الإنتاج خلال السنوات العشر الماضية0

ثالثا- تشجيع التمويل والاستثمار في القطاع الزراعي

بالرغم من أهمية القطاع الزراعي ، والدور الذي قد يلعبه في تحقيق الأمن الغذائي فإنّ حظ هذا القطاع من الاستثمار في هذه البلدان لا يزال ضعيفا إذ لم تتجاوز نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في بداية الثمانينات 7,5% في المتوسط فبالرغم من تطور حجم الاستثمارات الإجمالية إلا أنّ الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية قد انخفضت من 13,9% في الفترة الأولى إلى نحو 9,3% في الفترة الثانية17 وبالتالي فإنّ حجم الاستثمارات في القطاع الزراعي لا يتناسب مع الأهمية الإستراتيجية للقطاع سواء من حيث الأهمية النسبية لوزنه الديموجرافي أو من حيث القوة البشرية العاملة التي يحتضنها أو من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما قد يفسر تفاقم العجز الغذائي0

رابعاً:-التكامل الاقتصادي الزراعي العربي

إن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي يعد أهم وسيلة لتحقيق أهداف التنمية الزراعية المستديمة وحل المشكل الغذائي في الوطن العربي.

ومقومات هذا التكامل متوافرة في الأقطار العربية، فهنالك موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة نسبيا وغير مستغلة استغلالا كاملا يمكن بواسطتها تحقيق تنمية اقتصادية زراعية شاملة وبمعدلات عالية.

كما أن هذا التكامل سيحدث تغييرات هيكلية في الزراعة العربية، فسعة السوق العربية ستمكن من تحقيق كفاءة اقتصادية للوحدات الإنتاجية الزراعية في ظل الاقتصاد الدولي الذي ستقوم على تنظيميه منظمة التجارة الدولية، خصوصا أن اتفاقية الجات قد خفضت القيود الجمركية وأزالت الحواجز غير الجمركية، وبذلك فإن التكامل الاقتصادي الزراعي العربي - إن تحقق- سيزيد الكفاءة التنافسية للصادرات الزراعية العربية، وسيساعد الدول العربية على زيادة التبادل فيما بينها في مجال السلع الغذائية، خاصة أن هذا التبادل لا يزال ضعيفا جدا رغم إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودخولها مرحلة التنفيذ مطلع عام وتعد المنطقة التجارية الحرة التي تقضي بخفض الرسوم الجمركية والضرائب تدريجيا في غضون 10 سنوات إلى أن تصل الصفر، خطوة في الاتجاه الصحيح لتحقيق التعاون العربي، إلا أن دورها في تحقيق هذا الهدف لا يزال محدودا للغاية خاصة فيما يتعلق بالتبادل العربي للسلع الزراعية، فقد أتاح برنامجها التنفيذي مبدأ الاستثناء لبعض السلع الزراعية وعدم تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل عليها خلال فترات زمنية محددة، وهو ما اتفق على

تسميته بالرزنامة الزراعية، إذ لكل دولة عضو الحق في إدراج عشر سلع زراعية ضمن الرزنامة ولفترة لا تتجاوز 40 شهرا، وهو ما مكن 11 دولة عضوا من إدراج 30 سلعة زراعية ، الأمر الذي يفسر إخفاق المنطقة في تحقيق التبادل التجاري الحر للسلع الزراعية بين الدول العربية.

خامساً:- إعطاء الأهمية الكافية للبحوث العلمية الزراعية

إن إعطاء الأهمية الكافية للبحوث العلمية الزراعية من حيث التشجيع والاستثمار يعد من أهمّ الوسائل لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي وذلك لما تتمتع به هذه البحوث من قدرة على القيام بالوظائف التالية:

1. **التحديد الموضوعي والمتعقل للأهداف الإستراتيجية المتعلقة بنوعية التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج الزراعي أو تلك التي ينبغي ابتكارها لاستخدامها والآليات والنظم الزراعية الكفيلة بضمان استغلال أمثل للموارد الزراعية وجعلها تستجيب للاحتياجات المتزايدة للمستهلكين.**
2. **توليد فيض مستمر من تكنولوجيات جديدة متوائمة مع الاحتياجات المتجدّدة للمجتمع المتطور خاصة فيما يتعلّق بالإنتاج والإدارة والتسويق في الميدان الزراعي.**

3- بلورة نظم إنتاج متكاملة ومتطوّرة أي تكامل البحوث التي تعالج العمليّات الإنتاجية وتبلورها إلى نظام إنتاجي أو نظام مزرعي كامل لسلعة زراعية معينة أو منطقة معينة وهو ما يستدعي تضافر وتكامل الجهود بين مختلفي الباحثين والمرشدين الزراعيين والمنتجين المزارعين

سادساً:- إعادة تخصيص ما هو مشتغل منها وتوجيهه من الاستخدام المحصولي الأقل كفاءة إلى الاستخدام المحصولي الأكثر كفاءة فتحقق بذلك التجارة الخارجية للأنشطة التي تتطلبها التنمية الاقتصادية وتتوفر بعض الموارد الأساسية كالموارد النقدية باعتبارها مصادر تمويل. ومما يثبت أيضا عدم تكافؤ التبادل التجاري العربي مع العالم الخارجي كون دول المغرب العربي (خاصة المغرب والجزائر وتونس) لا تزال عاجزة عن كسب رهان التبادل التجاري مع المجموعة الأوروبية فصادراتها من المواد الغذائية تتعرض للكثير من القيود والإجراءات

سابعًا:-تطوير وتعميق علاقات التبادل التجاري مع العالم الخارجي.

إن الحل الدائم لمشكلة الأمن الغذائي يتطلب مبادرات أو إشكال أخرى للعلاقات تجعل التبادل بين الوطن العربي والعالم الخارجي لا يقتصر على الشكل البسيط وإنما يتعداه ليتميز بالتنوع والتوازن، فتنمية الإنتاج العربي تتطلب الاستيراد (منتجات أولية، منتجات تكميلية...) الذي يؤدي

بدوره إلى التصدير المتنوع وفي هذا الإطار فإنّ تعميق التعاون مع العالم الخارجي خاصة التعاون العربي-الأوروبي يصبح أمرا أساسيا وذلك لما يوفر من إمكانيات لزيادة التبادل التجاري بين المنطقتين فالتجاوز والتكامل الاقتصادي وتداخل التاريخ والمصالح المشتركة عوامل تشجع على المضي قدما في هذا الاتجاه.

إن حالة التشتت التي تعيشها البلدان العربية وما ترتب عنها من غلبة الطابع القطري في العلاقات التي تربطها بالمجموعات والتكتلات الاقتصادية من أهم العوامل التي حالت دون خلق مناخ ملائم للتبادل المتكافئ بينها وبين هذه المجموعات، فمن الصعب على أية دولة لديها إمكانيات للتصدير أن تستخدمها إذا لم تكن أسواقها أكيدة نسبيا وأسعارها مناسبة خاصة إذا كان استخدام هذه الإمكانيات يحتاج إلى استثمارات مالية وبشرية مكلفة وهو ما يثبت من جديد أنّ التكتل الاقتصادي العربي أمر ضروري لتعزيز التبادل التجاري مع العالم الخارجي وجعله أكثر تكافؤا واتزانا خاصة فيما يتعلق بالسلع الزراعية حيث تفيد الإحصائيات أنّ الصادرات الزراعية في الدول العربية لعام 1999 قد انخفضت بنسبة 3,7% مقارنة بالعام السابق إذ بلغت حوالي 6,5 مليار دولار أمّا الواردات الزراعية العربية فقد بلغت خلال عام 1999 ما قيمته 25,8 مليار دولار .

إنّ التفاوت الكبير بين قيمتي الصادرات والواردات الزراعية العربية

خير دليل على أن الدول العربية لم تتحكم بعد بالعوامل المحددة لتجارتها الخارجية الزراعية خاصة وأنّ تنشيط هذه التجارة يعدّ أهمّ الروافد الأساسية لنشاط التنمية سواء على صعيد تشغيل الموارد الاقتصادية العاطلة أو كل ما سبق سيكون له مردود اقتصادى غير عادى على الاقتصاد المصرى بما يؤدى فى النهاية الى تقليل الفجوة الغذائية ويساهم بشكل فعال فى علاج الأزمة